

مصرف الثقة الدولي الإسلامي
(شركة مساهمة خاصة)
بغداد – جمهورية العراق
البيانات المالية للسنة المنتهية
في 31 كانون الأول 2019
مع تقرير مراقب الحسابات الخارجي

مصرف الثقة الدولي الإسلامي
(شركة مساهمة خاصة)
بغداد - جمهورية العراق
31 كانون الأول 2019

جدول المحتويات

تقرير مراقب الحسابات الخارجي حول البيانات المالية

<u>قائمة</u>	
أ	قائمة المركز المالي
ب	قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر
ح	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
د	قائمة التدفقات النقدية
<u>صفحة</u>	
5	قائمة المركز المالي الموحد
6	قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر الموحد
51-7	إيضاحات حول البيانات المالية
76-52	تقرير مجلس الإدارة تقرير لجنة مراجعة الحسابات تقرير هيئة الرقابة الشرعية

السادة/ مساهمي مصرف الثقة الدولي الإسلامي (ش.م.خ) المحترمين

الموضوع/ تقرير مراقب الحسابات

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمصرف الثقة الدولي الإسلامي (ش.م.خ) والتي تضمنت بيان الوضع المالي كما في 31 كانون الأول 2019 وحسابات نتيجة النشاط وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ والإيضاحات عن البيانات المالية بما فيها ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

وبرأينا ومع مراعاة نتائج التدقيق المبينة لاحقاً في هذا التقرير فإن البيانات المالية للمصرف تظهر بصورة عادلة وأمانة في كافة القضايا المهمة للوضع المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2019 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الملائمة للنظام الأساسي للمصرف والمتفقة مع القواعد والمبادئ الشرعية التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للمصرف وقانون الشركات والقوانين المصرفية العراقية النافذة.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمحلية وان مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير قد تم شرحها لاحقاً في فقرة مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير ونحن مستقلون عن المصرف حسب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الواردة في قواعد السلوك المهني، ولقد أدينا مسؤوليتنا بموجب تلك المتطلبات.

ونعتقد بأن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

نتائج التدقيق المهمة:

لقد أظهرت نتائج التدقيق التي قمنا بها بالإيضاحات والملاحظات التالية: -

1- النقد وما في حكمه:

أ - بلغ رصيد النقدية (227) مائتان وسبعة وعشرون مليار دينار كما في 2019\12\31 وهو يزيد على رصيد السنة السابقة بمبلغ (113) مليار وبنسبة تزيد عن 89%.

ب - بلغ معدل السيولة القانونية (231%) وهي نسبة مناسبة قياسياً بالمعيار المثالي لقياس السيولة القانونية والبالغة 30% وهذا مؤشر على قدرت المصرف مواجهة أي التزامات.

2- الائتمان النقدي:

أ - أن رصيد الائتمان النقدي البالغ (16.969) مليار دينار كما في 2019/12/31 بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة وتنزيلات متنوعة مقارنة مع السنة/2018 قد انخفض بنسبة (63.85%) وكما مبين بالكشف أدناه:

البيان	السنة الحالية دينار	السنة السابقة دينار
مجموع الائتمان الممنوح	17,562,857,240	50,053,843,180
تنزل إيرادات مؤجلة	(276,587,537)	(2,154,297,894)
تنزيلات متنوعة	(316,468,223)	(957,990,906)
صافي الائتمان	16,969,801,480	46,941,554,380

ب- بلغ نسبة صافي الائتمان النقدي إلى الحسابات الجارية (21.71%) كما في 31 كانون الأول 2019، علماً أن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي تبلغ (70%) مما يتطلب من إدارة المصرف التوسع بمنح الائتمان النقدي.

ج- بلغ مخصص الائتمان النقدي/الخسارة الائتمانية المتوقعة (315.146) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2019 وهو يقل عن رصيد السنة السابقة المعدل لأثر تطبيق معيار 9 على البيانات المالية لسنة 2018 بمبلغ (642.844) مليون دينار علماً أن المخصص أعلاه هو مطابق لمتطلبات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمعيار (9).

هـ نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي / قسم مراقبة المصارف التجارية ذي العدد/ 182\2\9 في 2017\5\2 والتي تتضمن عدم قبول الصكوك والكمبيالات كضمانات على الائتمان، والتركيز على الكفاءة المالية للزبائن عند منح الائتمان واخذ ضمانات إضافية واحتياطية لمواجهة المخاطر التي قد تواجه المصرف.